الملخص

أصبح مفهوم القيادة متغيرًا مهمًا في مجال علم السياسة، والاستراتيجيات التي تتبع، سواء كانت متعلقة بمؤسسات الدولة والتعامل مع متغيرات بيئتها الداخلية والخارجية، أم فيما يتعلق بالدولة نفسها وطرق تعاملها مع متغير داخلي وخارجي.

أصبح البحث عن موضوع القيادة أحد الموضوعات المهمة في علم السياسة، إذ لا توجد منظمة بشرية موجودة ومستمرة وترتفع من دون قيادة تتعامل معها، وساعدتها على تحقيق أهدافها، لأن هذا كان موضوع اهتمام المثقفين والمنظرين الاجتماعيين، بسبب ما يرتبط به من النظم السياسية المختلفة والنظريات المختلفة المتداولة في بلدان العالم، وكان موضوع القيادة وشخص القائد محور اهتمام الكتابات بوصفه مقدمة لتوقع صعود أو عكس النظم السياسية والدول.

فضلاً عن، فإن السلوك الخارجي للدولة تحكمه القيادة السياسية في النظام الدولي، لأن السياسة الخارجية هي نتاج تفاعلاتها على مستويات التحليل الثلاثة في مجال السياسة الدولية (نظرية كينيث والتز)، هناك المستوى الأول: مستوى الأفراد (النخبة، القادة، رجال الدولة). المستوى الثاني هو مستوى الدولة (هيكل النظام السياسي والاجتماعي المحلي، ومؤسسات الدولة، والتكوين الاجتماعي ... وأخيراً، المستوى الثالث، وهو مستوى النظام (هيكل النظام الدولي، عدد الأعمدة التي تتحكم في النظام، وتوزيع القدرات فيما بينها، والقيود والضغوط التي يفرضها الهيكل الدولي، والفرص التي يوفرها)، لأن السلوك الخارجي للدولة يتشكل من خلال نوعية التعامل وكيف تتحقق الدولة استجابة لهذه التفاعلات.

تشير السنوات التي تلت ثورة 25 يناير 2011 إلى أنه تم الاحتجاج بالسياسة الخارجية على المستويين الأول والثاني، المشار إليهما أعلاه في سياستها الخارجية. كما اتبعت القيادة السياسية المصرية طريق تنويع الخيارات وفتح آفاق جديدة لصانع القرار المصري، وهذا ينعكس في التحركات. وهذا التنوع والتوسع في حركة السياسة الخارجية المصرية إيجابي بشكل خاص إذا ما لاحظنا تصاعد التحديات والتهديدات التي تواجه دول العالم بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، من تفاقم الموجات الإرهابية. وتصاعدت الانقسامات السياسية والعرقية والطائفية، محذرة من وضع غير مسبوق انخفضت فيه قدرة الدولة القومية ودخولها في إمكانية التفكك والتفتت إلى وحدات صغيرة.

لذلك، حرص صانع القرار المصري على العمل لمواجهة هذه التحديات، من خلال التركيز على تنمية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتنشيط قطاع السياحة، ومكافحة التطرف والإرهاب، وزيادة

القوة العسكرية للدولة. لذلك كان من الضروري اعتماد استراتيجية متعددة الأبعاد ومتنوعة في خياراتها وأهدافها على المستوى الخارجي.

انخفض الدور المصري في بعض القضايا الحيوية التي تهم المنطقة العربية ، كما هي الحال للنزاع المسلح في اليمن ، حيث يرجع هذا التراجع إلى أسباب ودوافع تتعلق بتفاصيل السياسة الخارجية المصرية في مثل هذه الحالات ، تلك التي تستند إلى الحاجة إلى الحفاظ على الوحدة السياسية للبلاد ، وتجريم جميع الجماعات التي تحمل أسلحة كمجموعات إرهابية ، حيث لا يوجد فرق في اتجاهات السياسة الخارجية المصرية ، في تصنيف الجماعات التي تحمل الأسلحة ، وبين جماعات المعارضة المعتدلة والمتطرفة ، وهذا التحديد لا يرضى بعض الحلفاء التقليديين للدولة المصرية بالادعاء بأنهم لا يتفقون مع أهدافهم في تبني تناقضات مختلفة لهذا الاتجاه.

ما دور القيادة السياسية في السياسة الخارجية المصرية تجاه الأزمة اليمنية؟

تنقسم هذه الأسئلة على عدة أسئلة تهدف إلى الإجابة عن طريق ذكر هدف الدراسة، والتي تحاول إثبات فرضيتها، بما في ذلك:

ما القيادة السياسية ووظائفها وخصائصها؟

ما السياسة الخارجية وأهدافها وأدوات تنفيذها؟

ما أهمية البعد النفسي للزعيم السياسي في التأثير على السياسة الخارجية؟

ما سياسة مصر الخارجية ومؤسساتها وأهدافها ومحدداتها؟

ما أركان السياسة الخارجية المصرية؟

ما الأزمة اليمنية، ما هي أسبابها وخصائصها ومراحلها وأهم الجهات الفاعلة في تفاقمها؟

ما التغييرات الإقليمية والدولية التي تؤثر في الأزمة اليمنية؟

ما هو دور القيادة السياسية تجاه الأزمة اليمنية في عهد الرئيس محمد مرسي والعصر السياسي للرئيس عبد الفتاح السيسي.

دور القائد السياسي المصري